قراءة في الخارطة العالمية
نظرة جديدة لعالم الغد

د. ميلود عامر حاج

رغم التخوف الكامن لما بعد الحرب الباردة والمتزامن بسقوط حائط برلين، فإن ذلك كان إيذانا بإطلاق العنان للسوق الحرة لا للقضاء على الفقر فحسب كما يقول باسكال لامي رئيس المنظمة التجارية العالمية[1]، بل بزيادة ثراء الأغنياء كذلك. هذا ما أوفد معه شيئا من اتساع لدائرة الحرية وتجدد الأفكار وثقافة المبادرة وروح التقنية. أين يكمن الخلل؟ قد يصعب على المرء المتتبع لأطوار العالم أن يراقب عن كثب ما يجري في المعمورة جراء تفاقم بنيات الحكم وأسس العلاقات التي تحكم أنظمته. بمعنى أن هذا التخوف من الغد انطلاقا من الآخر والبادي في تحول هذه العلاقات انطلاقا من مصير العالم نفسه والتي ما زالت تطرح جملة من الإشكالات بدءا من البيئة والتلوث والفيضانات والأزمات والحروب. هل بالرشادة العالمية يمكننا تطوير مصطلح العلاقات الدولية وذلك بالقضاء عما أفرزته التحولات الصعبة لما بعد الحرب العالمية الثانية؟ هل أوروبا توجد في المستوى المطلوب من أجل جلب هذا التحول رغم مرورها بأزمات صعبة وخانقة؟ علما أن وحدتها ما زالت تطرح معادلات ضيقة في الآجال القريبة. لكن مزج أوروبا والرشادة العالمية قد لا يحتوي على شيء من المصداقية لأن أوروبا ما زالت تمر بمخاض عسير جراء وحدتها حيث يوجد بون شاسع بين الآراء العامة الأوروبية والمشروع الأوروبي. وعليه يصعب وجود مقاربة فعلية لهذا الواقع العالمي المتفتت بين تأزم أمريكا وبروز الصين وتقاعس أوروبا:

"بالنسبة إلى (باسكال لامي) إن الرشادة العالمية تعني ذلك النظام الذي يعمل به من أجل مساعدة المجتمع البشري أن يصل إلى مبتغاه بصفة متواصلة، بمعنى في الشفافية والعدالة. إن التكامل المتنامي يعني أن

قوانيننا، معاييرنا، قيمنا الاجتماعية، وكذلك الميكانيزمات الأخرى التي تؤطر السلوك الإنساني، لا بد أن تحلل، تناقش، تفهم بصفة جادة وموضوعية. هذا ما سمح بإرساء دعائم للتنمية المستدامة الحقيقية على المستويات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية"[2].

كما يصعب تحليل مفهوم الرشادة العالمية من لغة إلى أخرى ومن نظرية إلى أخرى وذلك قياسا بتطور المجتمعات وأنساق الحكم فيها كونها تختزل شيئا من التقارب النسبي حول القائد Leadership، الفاعلية والشرعية. من هو القائد؟ هل الدولة أم منظمة أم مجموعة من الدول أم زمرة من الأشخاص؟ لكن السؤال المطروح: أين يكمن دور الأمم المتحدة؟ ما محتوى السياسة العالمية السابقة والدعوة إلى إنشاء حكومة عالمية؟

الواجهة العالمية بين مبدإ القوة والبحث عن الأمن:

إن الدعوة إلى الحد من التسلح نتيجة التسابق النووي الذي بلغ مداه من خلال دعوة أوباما في براغ بتاريخ 6 أبريل 2009 تحت شعار "Strat flow-on" أي العالم "بدون سلاح نووي". علما أن الإدارة الأمريكية تحاول هي الأخرى التقليل من شأن التسلح النووي بدءا من تاريخ 6 أبريل 2010. وبعد يومين من هذا التاريخ، تم إمضاء عقد من الرئيس السوفيتي ديمتري ميدفيداف، يدعو إلى التقليل من الأسلحة النووية الإستراتيجية (TNP)، أي التقليل من الرؤوس النووية من 2200 رأس نووي إلى 1550 رأس نووي. لكن يختلف الأمر عندما نتحدث عن التكاليف العسكرية في العالم بدليل أن الأمن ما زال يشكل هاجسا كبيرا لدى الدول خاصة الصناعية منها والتي ترى أن العدول عن ذلك لا يعني البتة تطورها الذي تراهن عليه من أجل ربح أسواق والحصول على أرباح بهدف الاستثمار أكثر. لذلك يعزى ومنذ أكثر من أي وقت مضى، أن الأمن هو رهان عسكري، إن لم يكن إيديولوجية بامتياز خاصة في مطلع الألفية الثالثة. وبهذا تختلف قدرات الدول من حيث الميزانيات العسكرية بهدف وازع الحرب أو نشر السلم. "في سنة 2008، التكاليف العسكرية العالمية قد وصلت إلى 1464 مليار دولار، الأمر الذي يمثل، 42 ٪ من المنتوج الإجمالي العالمي، أي بنسبة 217 دولار للمواطن حسب معطيات المنظمة السويدية سيبري. هذه التكاليف قد ارتفعت من 47٪ منذ 1998 وتعد هذه الزيادة في الأغلب الأعم من أدنى التكاليف الأمريكية. لكنه يشار أن هذه التكاليف (9، 66٪) تشكل بمفردها (5، 41٪) من التكاليف العالمية لسنة 2008. كما تقدر هذه الأخيرة ب 6، 63 مليار دولار لسنة

2008، بينما التكاليف العسكرية الصينية قد ازدادت بنسبة 230 ٪ مقارنة بسنة 1998"[3].

لكن السؤال المطروح: لماذا تتسابق كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا إلى ضرورة الحد من التسلح النووي، حيث في الوقت ذاته تتسابق قوى أخرى ناشئة أو غيرها نحو ذلك؟ لكن كيف أن الدول الصناعية الكبرى مثل الولايات المتحدة تحاول أن تعطي المثل الأعلى في ذلك أم تحاول أن تعطي حدا لهذا التسابق بهدف التدخل في شؤون الدول الأخرى التي تنوي الحصول على ذلك كإيران وكوريا الشمالية؟ "كل الخبراء يتقاسمون الرأي القائل: الحد صفر للسلاح النووي سيقوي الولايات المتحدة الأمريكية. وذلك من خلال تواجد مركب عسكري- صناعي لديها والذي بموجبه يمكن السيطرة على العالم حيث تسود فيه أسلحة تعاهدية "Armes Conventiennelles" هذا ما يدعو الآخرين إلى عدم التسلح النووي خاصة الصين التي تشكل الدولة الوحيدة التي تملك السلاح النووي وتحاول تقوية ذخيرتها الحربية عن طريق الصواريخ"[4].

علما أن روسيا تحاول هي الأخرى أن لا تتخلى عن ذخيرتها النووية متذرعة بذلك على أن النووي يشكل لديها أحد المحاور الرئيسة لسياسية موسكو الدفاعية. لذلك لا تأمل أن تتخلى عن ذلك كون هاجس "الإرهاب النووي" ما زال يمثل لديها عقدة خاصة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية والحلف الأطلسي. وإذا كان انتشار السلاح النووي رغم أقدميته بعد إمضاء خمس دول له سنة 1950 وهي كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، بريطانيا، فرنسا وروسيا، فإن هنالك قوى أخرى صاعدة أو مضادة قد اخترقت هذا العقد وأصبحت إذ ذاك بحوزتها القنبلة النووية وهي كوريا الشمالية، الهند، إسرائيل والباكستان. هذا من جهة ومن جهة أخرى يمكن للدول التي تريد التخلي عن مشروعها النووي أن تبادر إلى ذلك باللجوء إلى مشروع مدني. كما ما زال مشروع الحظر النووي يطرح تساؤلات متعددة وشائكة من طرف الخبراء والمراقبين للملف النووي العالمي والمرتبط بالأمن القومي. هذا الموقف ما زالت تزكيه نوايا وأطماع تلك الدول التي لم تملك بعد مشروعا نوويا أو تريد الحصول عليه مستقبلا. ويشار في هذا إلى كل من البرازيل ومصر، وأندونيسيا التي قد اتهمت بدورها الدول الخمس على أنها رغم تسلحها أكثر من اللازم نوويا، فإنها قد أصبحت غير قادرة على عدم تسلحها ثانية من النووي.

هذا التخوف البادي للعيان ما زال يهدد منطقة الشرق الأوسط وذلك برد اللوم في هذه الحال على إسرائيل على أساس أنها الوحيدة

التي تملك القنبلة النووية في المنطقة. وعليه سيعقد في هذا الخصوص قمة حول الحد من انتشار النووي في سنة 2012. وإذا كانت إسرائيل لم تعترف بوجود قنبلتها النووية كإستراتيجية عسكرية للصمود والتحدي في المنطقة العربية، إن لم أقل السيطرة عليها، فان إيران لم تعترف بإسرائيل ككيان في المنطقة، الأمر الذي يعمل على تهديد منطقة الشرق الأوسط بكاملها. في الوقت ذاته يتساءل الرئيس الإيراني أحمدي نيجاد: هل العلم والتكنولوجيا يعدان حكرا على الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية؟ لكن رغم العزلة الدبلوماسية والحصار الاقتصادي والدعاية المغرضة المضروبة على إيران، إلا أن إسرائيل تبقى تتربع على أكثر من ترسانة حربية في منطقة الشرق الأوسط. لماذا هذا المد الاستراتيجي في المنطقة وما هي أسبابه؟ يرجع البعض مرد ذلك إلى نقطتين هما:

1 – تعود إلى الفترة الممتدة من 1990 إلى 1995حيث تعرف بتوافد المستثمرين الأجانب خاصة يهود الاتحاد السوفيتي وذلك على خلفية ما يشجعه ميثاق أوسلو.

2- أما الثانية فتمتد من 2004 إلى 2005 والمتمثلة في سلسلة من التجهيزات والترميمات الهامة في مجال الطيران، الأدوية الجينية، حيث 135 مهندس ل 1000 عامل مقابل 65 في الغرب و7 في الدول العربية. علما أن الهند كانت قد اشترت قيمة قدرها 11، مليار دولار من المعدات الحربية الإسرائيلية. ومن المؤكد أن إسرائيل لا تعتني فقط بالدول الناشئة فحسب، بل بالدول المتقدمة كذلك خاصة روسيا مثلا التي تملك إلى غاية 2009 عتادا عسكريا إسرائيليا من طراز حيرون.

إن منطق السلم كسياسة إستراتيجية كثيرا ما يقلل من عبء الدول ويدعو إلى النزوع عن المخاوف بين الشعوب. وكثيرا ما أصبح الإرهاب كسياسة مضادة يراد به تقويض دعائم النظام العالمي الذي تدعو إليه المنظمات الإرهابية بهدف نشر الفوضى وقتل الأبرياء. ربما هذا المنطق، تحاول الإدارة الأمريكية الجديدة أن تتبناه أو تعيد النظر فيه من أجل الاعتراف بالآخر من خلال الحوار معه لا على أساس العداوة، بينما على خلفية الشراكة. ونشير في هذا إلى خطاب باراك أوباما الشهير في جامعة القاهرة إلى التقارب بين الإسلام والغرب. لكن مجيء باراك أوباما على رأس البيت الأبيض قد يحمل في طياته عاملين أساسين هما أولا: أن رؤية أوباما جاءت تدعو إلى التقليل من هذه المخاوف السياسية والجيوستراتيجية التي وصلت إليها الولايات المتحدة الأمريكية والغرب معا، نظرا لما نمت العلاقات الدولية بعد أفول الحرب العالمية الثانية من خلال ما انبثق عليها من حرب باردة كانت هي المسئولة عن هذا الوضع المتأزم. ثانيا: يعتبر أوباما شخصيا كخط رابط بين دول العالم

الثالث وعلى رأسه إفريقيا- كونه منحدرا من أصول كينية- والعالم الخارجي، أي بمثابة وسيط يجمع بين القوى العظمى والعالم النامي مع الربط أو محاولة الربط بينهما على أساس السلم والحوار من أجل درء المخاطر والعزوف عن المخاوف. لكن هذا لا يعني البتة أن الحد من التسلح والتسلح النووي سيكون بين عشية وضحاها، خاصة إذا لم يعتن القانون الدولي بفسح المجال للمنظمات الدولية خاصة غير الحكومية أن تعمل في هذا الإطار. ربما يعد هذا من مفارقات المعادلة الدولية والتي كثيرا ما تتقدم من أجل خدمة الشعوب عن طريق الإبداع العلمي والاكتشافات التكنولوجية، إلا أنها عاجزة في المقابل عن تحقيق السلم والأمن في ربوع العالم: حتمية أم تناقض؟ "البيئة العالمية تعد معرضة للمزيد من النووي أكثر من التقليل منه"[5].

وتجدر الإشارة إلى أنه من الصعب كذلك تحديد ماهية الأمن التي ترتكز بدورها على طابع القوة بهدف تحديد بوادر الخلل وبواعث التراجع. علما أن العالم ما زال في حاجة ماسة إلى رفع التحدي المضروب على أقضيته والحد من تباعد الدول العظمى عن الدول المتخلفة. ربما يعود هذا إلى طبيعة الخلل المتفشية منذ زمن بعيد والتي تعود في الواقع إلى العلاقات الدولية نفسها وغياب إستراتيجية هادفة تبعث على الأمل والتكامل والاندماج أكثر من التدخل السافر لا في شئون الدول الصغرى فحسب، بل في بناء وسط عالمي مؤسس للتكامل بين الدول أيا كانت والتواصل سيما بين الشعوب.

وإذا كانت أحداث سبتمبر 2001 بمثابة أزمة للسياسة القطبية الأمريكية رغم سيطرتها قبل ذلك بكثير، فإن الأمر يتعدى حدود ذلك بحسب بونيفاس، لأن الإشكال كان مطروحا قبل ذلك، أي ليس تاريخ 11 سبتمبر هو مصدر الأساس في اعتقاده، وإنما 09 سبتمبر 1989 كتاريخ بداية سقوط حائط برلين وإنهاء النظام القطبي الذي عمر طويلا في العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية. وعليه يتم الربط بين ما تم التوصل إليه بين واشنطن وموسكو في إطار الحرب الباردة يهدف إلى الحد من القطبية الأحادية أو القطبية المتعددة. الأمر الذي لم يعط الأولوية لتفادي الخلاف البنيوي، إن لم نقل الطرح الإيديولوجي بالمرة والذي لم يتحاش النظرة الإستراتيجية لمدلول الصراع العسكري في إطار الحرب الباردة. وبالتالي لم يكن هذا الصراع البتة قائما بحد ذاته، بل رمزي وتكتيكي، الأمر الذي لم يكن بمحض السهولة بالنسبة لموسكو على وجه التحديد رغم محاولات غورباتشيف التصحيحية والإصلاحية ليس فيما مضى، بل فيما هو آت (التخلي عن تصور برجنيف، مساعدة دول أوربا الشرقية، إنهاء حرب الصواريخ، بعد

التحالف مع الإدارة الأمريكية بواشنطن في ديسمبر 1987، جذب القوة العسكرية السوفيتية من أفغانستان، خصخصة النظام السوفيتي...) هذا ما يلقى ترحابا كبيرا في الأوساط السياسية والإعلامية والعسكرية في الاتحاد السوفيتي السابق. وبالتالي تم تقويض إذ ذاك لدعائم الإمبراطورية الروسية بعد حل ميثاق فرسوفيا بتاريخ 25 فيفري 1991. كما تم وضع- بالمقابل- في بولونيا- على رأس حكومة البلاد- شخصية ليست ماركسية معينة، بل منتخبة من طرف البولونيين أنفسهم والذي لم يكن من المعتاد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

ومن الصعب التكهن إذن بما تحمله لحد الآن أحداث سبتمبر2001 من معان ومغزى إن لم تكن في حد ذاتها نتاجا لأحداث 1989 التي كانت من وراء تفجيرها. لكن التداخل بين الأحداث وتشابك الأفعال يعد بالأهمية بمكان من خلال الإفرازات المنبثقة على مسار الأحداث التاريخية التي ما زالت تغير من الواجهة العالمية (اتحاد الألمانيتين، تمزق الاتحاد السوفيتي إلى 15 دولة وانفجار يوغسلافيا السابقة إلى 6 دول بعد حروب أهلية). إن نهاية القطبية مع زوال الحرب الباردة تشكل توجها رئيسا لإدارة شؤون العالم نفسه رغم ما تحمله من ثورة إستراتيجية فيما بعد القطبية وبروز العولمة كظاهرة عابرة للقارات. لقد تعتبر العولمة في هذه الحالة انطلاقة لوجود خلق لقطبوية متعددة الأطراف ومتناسقة التحالفات ومتصارعة الأهداف. لأن العالم ما زال في إعادة تشكيل لخارطته السياسية. والقطبوية ما هي إلا إحدى صفاته ومؤشراته في العمق. علما أن تاريخ 1989 يعني كذلك وبانهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط الشمولية وانبثاق الفردانية وما مدى تطور ذلك فيما يبني أبعادا وعلاقات جديدة عن طريق الإعلام والاتصال والمعلوماتية ما يوطد من دعائم جديدة هدفها هو التخلي من قبضة الأمس خاصة ذات النظرة الضيقة وفتح الباب على مصراعيه على الفرد من أجل إعطاء دفع جديد لمعنى هذا التحول الإيجابي أو السلبي. يتبدى ذلك من خلال المزيد من الحرية والانفتاح والعدل فيما يضمن تآخي الشعوب بحسب نوايا الإيديولوجيات وخفايا الأنظمة وما يضبط رزنامة العلاقات الدولية، وذلك بإعطائها بعدا جديدا في دفع عجلة السلم والأمن في العالم.

العلاقات الدولية بين الديمومة والقطيعة!

لهذا نجد في ذات الوقت ما ينطبق إجمالا على العلاقات الدولية نفسها التي تمر لا أقول بأزمة خانقة، وإنما بوضع متأزم باعتبار أن الثالوث الوظائفي (الوصف، التفسير، التنبؤ) لم يعد مناسبا لا من حيث المبدإ بالنسبة للتجاوب والتنبؤ من جهة، ولا من

حيث التحليل والتنظير من جهة أخرى. بمعنى أن العالم بحكم تواجده بين متقدم ومتأخر وذلك من خلال تراكم الأزمات وغياب الأمل، الأمر الذي أفقد هذا المنحى قدرته على التبصر والتروي لا لماضيه القريب، بل لآفاقه المرتقبة. "وهذا يعني أن التنظير في العلاقات الدولية يواجه عدة صعوبات وأزمات ناجمة عن عدم قدرة الباحثين والمفكرين في ميدان العلاقات الدولية على إيجاد نظرية عامة وشاملة للعلاقات الدولية ذات طابع عالمي، تكون كفيلة بدراسة الظاهرة الدولية دراسة شاملة ودقيقة بكل متغيرات البيئة الداخلية، الخارجية السيكولوجية في سياق بعدها الزمني، من خلال تأدية هذه النظرية لكل وظائفها المنوطة بها. ورغم وجود بعض المحاولات الفكرية التنظيرية، إلا أنها لم ترق إلى مستوى النظرية المنشودة وهي النظرية العامة والشاملة للعلاقات الدولية"[6].

وذلك يعود إما إلى طبيعة العلوم السياسية نفسها ومدى تأثيرها على السلطة ودواليب الحكم من خلال ما تقوم به الدول والمنظمات الدولية أو يعود إلى غياب نسق علمي يضمن تألق العلاقات الدولية نفسها؟ بمعنى أن علم السلطة نفسه هو الذي لم يكن في المستوى المطلوب من أجل تفادي الأزمة الدولية من جهة، وغياب التوازن بين الدول الكبرى والصغرى فيما بينها من جهة أخرى. الأمر الذي جعل من الصعوبة بمكان تجاوز هذا النفق المظلم نظرا لأهميته القصوى. وعليه يرجع الدكتور إسماعيل صبري عند حديثه عن أزمة التنظير للعلاقات الدولية على أن ذلك يعود في نظره إلى ما يلي: **" أ-** الطبيعة الشديدة التعقيد للعلاقات الدولية واتساع آفاقها وميادينها في صورة غير عادية. **ب-** عدم إمكانية تحديد الجهود الدولية الفكرية من خلال التخصصات العلمية المتنوعة لميدان العلاقات الدولية. **ج-** وجود استناد نظرية العلاقات الدولية- حسب أساتذة المدرسة التقليدية في تحليل العلاقات الدولية – إلى أساس قوي من المعرفة التاريخية) مرجعية فكرية (ومن الإلمام بحقائق الماضي بالدروس والعبر المتحصلة من تجاربه. د. لم يوفق المفكرون والأكاديميون على حد سواء من الجمع بين تحليل الماضي (التحليل الامبريقي) Empirical Analysis وتحليل المستقبل (التحليل القيمي) Normative Analysis [7].

يحلل الخبراء العلاقات الدولية رغم حقلها العريض علميا ومعرفيا ونفسيا واستراتيجيا فإنها تنقسم إلى اتجاهين رئيسين هما- 1: كونها ظاهرة دولية تحمل أبعادا ومعايير خاصة بها. 2 – كونها استشرافية.

إن كثيرا ما تتداخل هاتان النقطتان فيما بينهما بحكم تشعب العلاقة الوطيدة والجامعة والمتباينة بينهما. لكن ما هو وارد في هذا

الخضم هو ما يتوسطهما من ذرائعية، بمعنى أن التنظير في هذا السياق مصاب بعطل تقني وإبستيمولوجي. وذلك يعود إلى أربعة محاور أساسية يمكن اللجوء إليها من أجل تفسير وتحليل مشكلة التنظير في العلاقات الدولية والتي تعود إلى أزمة التعميم في بناء نظرية لتوجهات النظرية الغربية ذات الأفق العالمي، أزمة الشمولية في متغيرات العلاقات الدولية، أزمة التعددية وأزمة الذرائعية.

ولا يفوتنا أن ننوه في هذا السياق بأن العلاقات الدولية لا زالت هي الأخرى تحت سيطرة البيئة الأنجلوسكسونية عليها. هذا ما جعلها تتداخل فيما بينها من حيث النظرية والمنهج. لكن كل ما في الأمر أن إحلال جانب القوة في البعد الأخلاقي وتفسير الأخلاق محل القوة لم يتفق عليه سلفا منظرو العلاقات الدولية حيث يربط في هذا السياق الواقعية بالمثالية. وعليه جاءت العلاقات الدولية صعبة التحليل، بل قاسية الفهم والإحاطة والتنظير بحكم خضوعها لآليات وميكانيزمات جلها سري. أما النادر فهو غير معلن عليه، وذلك لا بحكم تصارع القوى الحية والعوامل الآنية فحسب، بل في غياب أرضية صلبة تجمع كل العوامل التي تعمل على صياغتها والتركيز على اتجاهاتها وبعيدا عن صراع الأهداف الخاصة للدول العظمى عليها. بمعنى من أجل المصلحة العامة General Interest بين كل الدول.

إن مفهوم الدولة غالبا ما يسترسل في مشروعيته ما يبني هذا الطرح ويؤكد من سياقه وأنساقه، أي فيما يعزز من وجوده سيما وأن الدول تتنامى وتزول بحسب طبيعة الرجال وتوالي المؤسسات. هذه البناءات والتقاطعات كثيرا ما تشكل من صفة "اللادولة" أو "اللادول" في مفهوم الدولة المطردة. وباستثناء الطرح الماركسي المادي الذي يركز على الصراع القائم بين دول المركز ودول المحيط على خلفية أن العالم الثالث يمثل فريسة للعالم المتقدم. لكن هذا لا يعني البتة أننا فصلنا في الموقف، إذ ما زال الأمر كله صراعا وتناحرا بين الدول على أساس الأهداف والمصالح الخاصة. وبعيدا عن التصدع البنيوي الذي يفسر طبيعة الأشياء بتأويل الطبقية، فإن أزمة الليبرالية المعيشة حاليا تحت وطء الأزمة المالية العالمية، قد سمحت لظهور بعض الأصوات المناهضة لذلك في الغرب بمباركة عودة الماركسية. علما أن ماركس خالف ذلك على أساس ما نادى به هيغل والعالم الحر وذلك بربط تحولات العالم بالصراعات والفوضى الشاملة من أجل تغيير مسار البشرية، بمعنى أن طرحه هذا يقوم على عامل الاقتصاد المتغير الصرف، لكنه لم يقدم ما دون ذلك. "فإذا سلمنا بوجود أحد هذه المتغيرات أو غيرها هو المتحكم الرئيس في مسار العلاقات الدولية، فما دور بقية

المتغيرات الأخرى، لا سيما إذا أخذنا بعين الاعتبار أن العلاقات الدولية ليست سياسية، عسكرية، اقتصادية وثقافية فحسب، بل إنها علاقات صراع وتنافس، كما أنها علاقات تكامل وتعاون، وبالتالي فإن متغيرات العلاقات الدولية لا تخرج عن هذا النطاق؟"[8].

إن الأمر لم يعد في الثنائية العكسية بين القوة والأخلاق، الحرب والسلم، التكامل والتطاحن، التدخل والاندماج، في قضايا العلاقات الدولية، بقدر ما يعود إلى صياغة للظاهرة الدولية نفسها التي تسيطر عليها القوى العظمى وبمعزل عن القوى الصغرى. من هذا المنطلق يصعب تقسيم وتحليل وتأويل آليات وميكانيزمات البعد الدولي لهذه العلاقات بحكم تباين الرؤى وتداخل المصالح وتفاقم الخلافات وتكالب النزاعات. وإذا كانت نظرية العلاقات الدولية تمر بأزمة خانقة بحكم تضارب الآراء وتباين الأفكار وتشرذم التيارات السياسية حولها من تفسيرات غير قادرة على استقطاب حركية العالم وتحليل ظواهره قصد إخراجه من حالته هذه إلى ما ينبغي أن يكون، إلا أنه ومن الأهمية بمكان الإشارة أن العالم أصبح مجبورا ومنذ وقت مضى، بأن مساره لا بد من تحديد سياسة هادفة له، الأمر الذي جعل كلا من الوطنية والإقليمية تنفردان بطرح أحادي أو مجتمعتين معا من أجل الابتعاد عن دائرة الخطر وكذا ضرورة التماشي والمعطيات التي يحملها الواقع والآفاق المرتقبة في ذلك.

علما أن الجوانب التنظيرية لم تأت بالبديل رغم تنوعها وتباينها بما في ذلك المثالية التي فندت الواقع وأصبحت تخاطب ما هو أفضل في مستقبل العلاقات الدولية انطلاقا من العدل والإنصاف خدمة لجميع الشعوب والأجناس من أجل تحقيق السلم والأمن في ربوع العالم. "وهي المبادئ التي أصبحت تقوم عليها المدرسة المثالية من خلال دعوتها لإقامة حكومة عالمية، يسودها العدل والمساواة بين جميع أشخاص المجتمع الدولي والعلاقات الدولية. وبالتالي يمكن القول إن الاتجاه الأخلاقي للعلاقات الدولية بشقيه: القانوني والمثالي يستمد فرضياته من تلك التي تنادي بها الإمبراطورية الرومانية من جهة، كما أن الواقعية التقليدية التي يتزعمها نيكولا ميكافيلي، تأثرت بمتغير القوة التي كانت تستعمله الإمبراطورية الرومانية كوسيلة مثلى لعلاقاتها الخارجية من جهة أخرى"[9].

لذا تلعب الجغرافيا السياسية دورا مهما في تحديد طبيعة العلاقات بين الدول وذلك من زاوية نظر سلمية بحتة وما يعززها من تبادل اقتصادي وتكامل تجاري عن طريق البر والبحر والجو من جهة، من زاوية نظر حربية من خلال الحصول على امتيازات

عسكرية وأهداف جيوستراتيجية من جهة أخرى. أي بعبارة أخرى بما يدور عن طريق السياسة والأرض وما يصنعه الإنسان من علاقات وطيدة بينهما وما ينجر عنهما من فوائد جمة وما يجهله بينهما وما يفرز عنهما من اضطرابات وقلاقل قد لا تمتد خارج حدود البلد المعني، بقدر ما تتلاشى العلاقة بينهما وتغيب النظرة الجامعة بينهما للقائد ولتوجهات كل دولة داخليا وخارجيا. لذا يشترط تواجد هذا البعد الإلزامي لمعنى جيوبوليتك لكل دولة صغيرة أو كبيرة بحكم قربها من مراكز التأثر والتأثير دوليا وما يضمن سر تواجدها في التحولات العالمية. كما يضاف بالمقارنة بذلك العامل السكاني انطلاقا من النمو الديمغرافي كأساس لتعزيز العلاقة القائمة في المجتمع وما يتفرع عنها من بناءات وخطط عمل تجعل من الاستثمار رأس مال اجتماعي أداة غالبة للنهوض. بمعنى الحاجة للتصنيع تكون أكثر ما دام المد الديمغرافي أساس ذلك وليس عكسا له. أي ضرورة الأخذ بقدرات التوجيه والتأطير للنمو الديمغرافي دون تقليص تبعاته على خلفية أنه عامل إيجابي وليس سلبيا بالمرة. بحكم ما خطاه العالم من تحولات عميقة تقوم على التواصل والترابط بين الشعوب والثقافات من تدارك المواقف وتعديل للسياسات.

مجتمع المعلوماتية إلى أين؟

تشكل ثورة الإعلام والاتصال والمعلوماتية قفزة نوعية في حياة الإنسان المعاصر وذلك بدل ما كان يسعى هذا الأخير وراء الخبر، بدأت المعلومات تسارعه، بل تسابق أحداثه التي يصنعها أو يبحث من ورائها. إن اكتساح العالم لركام هذه الأحداث والأخبار المكتظة والمتلاطمة ما زال يحمل في ثناياه شيئا من ثورة تكنولوجية جديدة أودعتها في علاقات الأفراد والشعوب والدول. إن عهد الصورة والرقمية هذا أصبح يدل على وجود ثقافة متحركة بل ميكانيكية تصحب الإنسان المعاصر في عالم المتغيرات. إن "الصناعة الإعلامية" الجديدة ما زالت توطد العلاقات وتدعم الصلات في المجتمع الرقمي الذي وافد عصر التكنولوجيات الجديدة. المهم أن ثورة الإعلام أو صناعة الإعلام إن كانت تدل على شيء مباشر، فإنها ضرورة ملحة بامتياز لأنها تحمل أنساقا ثقافية وأبعادا فكرية بحكم أنها تؤثر في شخصية الفرد حتى يكون مؤثرا بدوره أو بعزله واحتوائه حتى يفقد صلته بوسطه. من هذا المنطلق تصبح رسالة الإعلام والإعلام الرقمي عبر التكنولوجيات المعاصرة أثرا عميقا على تحولات المجتمعات من طور إلى طور آخر من خلال انتشار ثقافة التواصل

وأساليب الحوار وصنع القرار من أجل نشره وبثه بطرق سليمة.

لكن هنالك ما يعترض هذا المسار ويتحول الإعلام عندئذ إلى نكسة أو بضاعة هزيلة عندما يوجه من أجل برامج محددة عن طريق رؤوس أموال أو شركات متعددة الجنسيات، أو يصبح في يد دولة ما تفتقد لإستراتيجية إعلامية هادفة يجعلها تتقوى عن طريق القوة بإضعاف مجتمعها بالمقابل. لذلك أصبح من المؤكد أن الثورة الإعلامية هي من صفات المجتمعات الصناعية عكس دول العالم الثالث التي تتأثر بهذا التحول، الأمر الذي جعل من المفارقات في التصورات والبناءات أمرا مفقودا في غياب الظروف والوسائل والإمكانات التي بموجبها أن تقلل من ذلك من أجل الدخول به ومعه دون مركب نقص. إن عالم الإعلام ما زال يفرض معادلات جديدة في ظل ثقافة وذلك إما عن طريق التقليد أو الرفض دون أن تحقق خطا وسطا يضمن مواكبتها للعصر. علما أن الجريمة المنظمة كثيرا ما تلجأ هي الأخرى إلى استخدام قنوات الاتصال لأغراض مزرية همها الوصول إلى الثروة وبعيدا عن أخلاقية التواصل.

كما يرجع Anderw Rathmel في دراسة له بعنوان "إرهاب الفضاء المعلوماتي: شكل صراع المستقبل" والتي يؤكد من خلالها على انتقال عدوى الحرب من الميدان العسكري الكلاسيكي إلى فضاء المعلومات حيث يتم تدمير معلومات العدو بشكل ذكي جدا دون إراقة الدماء[10]. بمعنى أن ثمة حالة هجومية خطيرة مركزة على المنظومة المعلوماتية التي يمكنها القضاء على أنظمة أو دول بكاملها. وهنالك استباق لحالة هجومية أخرى لمعنى المعلوماتية من طرف أجهزة وشبكات تعمل في هذا الصدد.

وعلى العكس من ذلك، فلقد تشمل ديمقراطية المعلومات الوصول إلى رصيد ثري أو هش بثمن باهظ أو رخيص إلا بتوافر شروط أساسية هي: حماية خصوصية الأفراد (الحقوق الإنسانية للأفراد)، الحق في المعرفة (معرفة ضروب المعلومات الحكومية السرية خاصة تلك المتعلقة بمصائر الناس)، حق استخدام المعلومات (استخدام شبكات المعلومات المتاحة وبنوك البيانات بسعر رخيص وفي كل مكان)، ثم أخيرا ديمقراطية الإعلام وذلك بإشراك المواطن في إدارة البنية التحتية للإعلام الكوني من خلال صنع القرار على كل المستويات، أي من المحلي إلى الحكومي فالكوني. وهي مرحلة جديدة تخص ماهية الذكاء الكوني قصد خلق معلومات جديدة همها الانتشار حتى تتماشى وكونية الظاهرة المعلوماتية بناء على قدرة المواطن وحاجاته. فهو يبدأ من الفرد ثم الجماعة فالمستوى الجمعي العام. كما يقصد بالذكاء ذلك

التحول في البنية الفردية الخاصة وتعميمها عبر الذكاء إلى ما يخدم المصلحة العامة عبر المعلوماتية كإصلاح البيئة مثلا. علما أن بالذكاء والذكاء وحده ستتقوى دعائم المصير بحسب طبيعة الفرد وطرائق الوصول إليه بدون فوضى أو ملل والتي ستكون سهلة المنال. لان الأمر في هذه الحال مرتبط بالحاجيات التي يثيرها البحث عن حلول شافية لها، لأنه عندما نتكلم عن البيئة مثلا، نصوغ ثمة علاقة وطيدة مع تلوث الهواء والماء والتربة... وعندما نتكلم عن السلاح ونزع السلاح، نجمع ذلك بالحديث عن أسلحة الدمار الشامل كالأسلحة البيولوجية والكيماوية والنووية من أجل توازن الرعب النووي.

لقد يجمع ذلك في إطار النموذج الحضاري نفسه وما مدى تقدم الإنسان من خلال سلسلة من الاكتشافات التي قام بها منذ وجوده على بساط الأرض، أي ما أحدثه عبر وسائله البدائية من عصر الصيد الغابر إلى عصر الزراعة وعصر الصناعة (البخار والذرة) فعصر التكنولوجيات المعاصرة. هذا ما يفسر مدى الحداثة المعاصرة التي خطت خطوات رائدة في مجال التفكير العلمي والمد التكنولوجي وعهد المعلوماتية. الأمر الذي فجر بالمقابل ما يدعو إلى تلاحم النسيج الاجتماعي أو تصدعه كونه يقوم كذلك على جملة من الانحرافات والجرائم. إن طبيعة الاختلالات هذه كثيرا ما ترتبط بحتمية التطور السائد والمعولم والذي يقوم على ما خطاه الإنسان هذا وما يتأثر به جراء هذا التقدم بالمقابل. لأن العالم وحداثته ليس نظرة أحادية قابلة لجر كل الأفراد والجماعات، الشعوب والأمم قاطبة. لكن جر الوعي الكوني إلى آفاق جديدة كالاتصال والبيئة والتنمية المستدامة وسلطة الشخصية والقيم الروحية... تبقى مرتبطة، وما مدى درجة هذا الوعي من خلال صعوده وهبوطه، ثرائه وفقره للمواد والموضوعات التي يصل إلى التعبير عنها وما يحققه من نتائج في ضوئها.

إن تدخل التكنولوجيا الحديثة في إدارة شؤون المشروعات المتقدمة عبر شبكة الأنترنت يعد واجهة جديدة لم تألفها الحكومات منذ قبل خاصة مما استحوذ عليه الشكل الإلكتروني وما يقدمه من خدمات ويبنيه من علاقات خاصة للحكومة الإلكترونية وذلك بهدف تسهيل المهمة اليومية عن طريق الأنترنت كوسيلة مثلى لتلاقي الأفراد فيما بينهم فيما يعزز عرى العلاقات بين المؤسسات والهياكل والتنظيمات. "إن تسهيل الإعلام الآلي والعمليات الموجهة من أجل خلق للتكنولوجيات الجديدة في إطار العمل والتي تعمل أكثر فأكثر بغية إيجاد مناصرين في فضاءات الأنشطة للمجتمع، الصناعات

الثقافية: المؤسسات الحكومية، مصادر مالية"[11]. ومن بين ما تقتصر عليه الحكومة عن طريق التسويق السياسي هو جعل المواطن بحكم ما توصلت إليه حالة الاتصال والمعلوماتية إلى جعل هذا الأخير في قلب هذه التحولات حتى تتكون ثمة أنساق وآليات كفيلة بفرض الأنشطة الحكومية على المجتمع وذلك بهدف الوصول إلى بناء تجارب على خلفية انصهارها في بوتقة المعلومات والخدمات حتى يتعمق توسيع رقعة المشاركة المواطنية "فبناء الحكومة الإلكترونية يعني الأخذ بالحسبان لكل ما تمارسه الحكومة في العالم الحقيقي، سواء في علاقاتها بالجمهور أم علاقة مؤسساتها بعضها ببعض أو علاقاتها بجهات الأعمال الداخلية والخارجية، وأنها بحق إعادة هندسة أو إعادة اختراع للقائم ووضعه في نطاق البيئة الرقمية التفاعلية"[12].

وبالتالي فإن تسهيل مهام الحكم كثيرا ما يتوقف على تبسيط الخدمات وتوفير الوقت لربط التحول بجمع المعلومات من أجل رفع التحديات. لذا يجب ربط الحداثة خاصة الإلكترونية منها بالفرد عن طريق المؤسسة كون المعلوماتية تمس كل الخدمات والقطاعات بهدف تذليل العقبات الإدارية والتقنية والتنظيمية بكل ما هو ضامن لصيرورة المجتمع. إذا كان الاقتصاد مكملا للتكنولوجيا عكس الإيديولوجيا، فإن الجانب العسكري جاء عن طريق كل من نظريات الاحتواء Containement ونظرية التدمير الشامل Global Retation ونظرية الاستجابة المرنة ونظرية توازن القوى Flexible Response في إطار ما يضمن المصلحة العليا ويقلل من وطء الخطر.

"ولكن هل تفلح التكنولوجيا فعلا في إعادة صياغة إنسانية حسب شروطها ومتطلباتها الخاصة؟ وما نوع البشر الذين يعيشون ويزدهرون في هذا العالم التكنولوجي السريع التغير، الذي لا يكاد يشبه أي شيء حدث في الماضي، إذ تتفتح كل يوم مجالات وآفاق جديدة تتطلب من البشر إعادة النظر في مسار حياتهم والتخطيط لها من جديد بشكل مستمر، حتى لا تتجاوزهم الأحداث، خاصة في هذا الزمن الذي يتميز بتدفق المعلومات الغزيرة من كل أنحاء العالم"[13]. هل تطور الماديات على شكل إبداعات واختراعات قد تؤثر على القيم والأفكار السائدة؟ بمعنى أن عالم اليوم بقدر إيمانه الراسخ بما يسهل له ترف الحياة ورغد العيش باقتناء ما يسهل له المشوار في ذلك والذي قد يساهم في عرقلته من جديد. إن النقلة النوعية التي أحدثها الفكر البشري بتطلعاته إلى عالم الإبداع والابتكار جعلته يفتقد إلى حد ما من الارتقاء، أي مما هو عليه إلى ما ينبغي أن يكون. إن تحقيق درجات التوافق والتواصل

من التقليد إلى التجديد ومن الأصالة إلى المعاصرة تعمل على ضبط رزنامة المجتمع ورغباته في التحول بين طبقات المجتمع الواحد ورهانات العالم. وبالتالي قد تعمل هذه المفارقة العميقة بين ما هو سائد وآت من خلال ما أحدثته التكنولوجيات الجديدة خاصة في المجتمعات ذات الثقافة الشفوية والتي ستعمل دون شك على تعميق فارق الهوة إن لم تكن هنالك قيم وأفكار تأخذ في الحسبان هذا التغير المفاجئ والخطير وذلك بجعله قابلا لعدم الرضوخ في وجه هذه التحولات العصرية. وعليه يكتسي طابع التمدن بمدى تمكين الحداثة الصناعية من تطوير للرؤى والآليات لربط قدرات التحول المجتمعي إلى آفاق مرتقبة يكون فيها الإقبال أكثر بدل الانسحاب والانفتاح بدل الانغلاق. الأمر الذي أفقد شرعية العلاقات الدولية التي تتوافق بين أطرافها وتنكمش مع أطراف أخرى. بمعنى هل الجانب الإيديولوجي هو المؤثر أم الطابع الثقافي والديني هو المؤسس لذلك؟ وبموازاة ذلك فإن الإدارة الأمريكية لم تدخل الدين (أسطورة أم خيال) كمؤسس لإيديولوجيتها على خلفية مباركة مشاريعها السياسية والعسكرية باسم الدين والأخلاق في إطار بناء علاقات دولية تضبط لها كيفية التعامل مع الآخر وذلك إما من أجل احتوائه أو محاربته.

ما بعد العولمة!

لقد استعمل مصطلح العولمة Globalization من طرف البروفسور Ted Levitt سنة 1983من جامعة Harvard Business School وذلك من أجل نعت تقارب الأسواق المالية ومن ثم تطور المفهوم إلى أن أصبح يحمل طابعا جديدا لتنمية الشركات المتعددة الجنسيات وانتشار السوق العالمية. هذا ما سمح بتعثر الدولة الوطنية في الغرب وبروز السوق كقوة اقتصادية موجهة لموازين القوى. وتشير الدراسات بأن العولمة ما هي إلا تحقيق أغراض جديدة لمبادئ دفينة للرأسمالية على حساب شعوب الأرض الأخرى، بمعنى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأساليب جديدة وبطرق ملتوية لصالح الهيمنة الأمريكية على وجه التحديد. إلا أن مفهوم العولمة ما زال منقسما بين مناصرين "Globalisers" ومعارضين "Intermondialists" انطلاقا من الواقع وما ينجم عنه كون الدولة ما زالت لصيقة بالمجتمع ولا يمكن التخلي عنها بسهولة عكس التيار الرافض لذلك كون نشاط الشركات العالمية والمنظمات غير الحكومية تعمل وفي معزل عن الدولة إن لم يتم الصراع معها من أجل أن تحل محلها على خلفية تغيير الخارطة العالمية انطلاقا من مراكز القرار التقليدية والمؤسسات العتيدة التي كانت وراء ما تمخض عليه العالم من تصدعات وتقلبات خطيرة وعميقة صاحبت هذا التحول المفرط الذي يتشكل من يوم لآخر.

هذا الصراع المؤسساتي هو رهن جملة من التحولات الرائدة والتي ما زالت تسيطر على الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة إذا ربطنا مبدأ العولمة كظاهرة اقتصادية تمس التوزيع وتهتم بانتشار فوز الليبرالية. أي بمثابة أطروحة إقليمية يراد بها العالمية على خلفية أنها تحمل أبعادا ثورية لمعنى الاجتماع والتكنولوجيا الجديدة في إطار تحديث الأفكار والرؤى والأنساق التي تحكم معنى التحديث في مجال الاتصال والمعلوماتية وما خطاه المجتمع الصناعي من أطوار ومراحل جعلته يتعاطى مع الواقع والفضاء كما تعاطى أول الأمر مع الطبيعة والفكرة والآلة. الأمر الذي سمح للرأسمالية أن تتوسع أكثر باسم العولمة حتى تتسع دائرة السوق على حساب الدولة. من هنا يحتدم الصراع ويتعمق الخلاف بين مفهومية الدولة ومكانة المجتمع من جهة، وبين السوق ودور المؤسسات والشركات وتوزيع الأرباح على الطبقة الشغيلة عن طريق أرباب العمل من جهة أخرى. يتبدى هذا التناقض للوهلة الأولى من خلال ما يحمله من أشكال لهذه الصراعات الداخلية أخذا بعين الاعتبار أن ثمة أوضاعا جديدة ستتمخض عنها جبهات ثانوية مناوئة للهيمنة المركزية، بمعنى أن الاشتراكية الديمقراطية أصبحت تحمل مسارات جديدة من أجل ملء الفراغ وتدارك المواقف التي أهملتها أو تناستها الاشتراكية في صراعها مع الرأسمالية. لكن كلا الإيديولوجيتين تولد عنهما إيديولوجية العولمة لصالح الثانية على وجه التحديد. فهو إذن نجاح الرأسمالية باسم العولمة، أي بحسب قدرة الفرد وما مدى غزارة صناعته وقوة ثقافته التي يدخل بموجبها السوق، لذلك تشكل طورا جديدا وبعدا استراتيجيا تنبري حوله المجتمعات الصناعية، وما مدى علاقاتهما بقوة اقتصاديتها عشية دخولها السوق، بمعنى أن عالم السياسة والمتمثل في الدولة تنحى عن دوره إن لم يكن مباركا لمكانة السوق وتحقيق الربح أكثر "والنقطة الجوهرية التي يثيرها الاشتراكيون والديمقراطيون هي أن الدولة الرأسمالية – في استجابتها للعولمة – قد قضت بذلك على الصيغة الهشة للحل الوسط الليبرالي الذي صيغ لتحديد العلاقة بين الدولة والمجتمع، والذي سمح للرأسمالية بأن تتوسع داخليا وخارجيا، على أساس تفادي الصراع الطبقي بين الرأسماليين والعمال والمنتجين بشكل عام، من خلال برنامج الرعاية الاجتماعية المتعددة"[14].

كما تتشكل نقطة الفصل التي تأكدت معالمها بين مؤيد ورافض، لكن بداية الوصل تكاد تنعدم. ومن هنا تبدأ المفارقة القيمية والأخلاقية والفلسفية للنظام الدولي الذي تريد العولمة أن ترتسم حدوده، عكس مبدإ الأرض والإقليم، أي البعد

الوطني وما يحدده من فضاء سياسي عبر الحدود الإقليمية Territorality التي تقوم عليها الدولة. علما أن الدولة في هذه الحالة ترى أن السوق ملك لها، وغني عن البيان أن يتملص ذلك من قبضتها، كونه يشكل طابع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية. لكن بهذا الطرح لا تريد الدولة مبدئيا أن تنعزل عنه وإلا ستضيق من وجودها، إن لم تعلن موتها البطيء. علما أن الدولة بدون سوق أو سوق بدون دولة كمثل كيان بدون روح، وإلا سيتم فصل السياسة عن الاقتصاد. لكن السؤال المطروح هل هو تطور السياسة للاقتصاد أم تنامي الاقتصاد في مبعد عن السياسة؟ "وأول هذه الاتجاهات أن معظم الحكومات اليوم تقاوم محاولات الأسواق للسيطرة عليها، وخصوصا أنها لم تفقد كل أوراقها الإستراتيجية التي يمكن أن تستخدمها. ومن الخطإ في الواقع تصوير العلاقة بين الدول والأسواق باعتبارها علاقة صراعية، ذلك أن هنالك علاقة تبادلية ايجابية بينها. فالدول تحتاج إلى توسيع إطار الأسواق لأغراض التنمية الشاملة، كما أن الأسواق تحتاج إلى دعم الدول في كثير من الجوانب"[15].

لكن ربط الدولة ونظامها السياسي بالرعاية الاجتماعية وحدها لا يعطيها القدرة على مواجهة ما تريد أن تصل إليه العولمة، لأن فكرة الدولة القومية Nation State تطورت على خلفية الثنائية المتصارعة بين يمين ويسار، وبين متطرف يميني ومتطرف يساري، الأمر الذي جعلها تنعزل في الغرب على وجه التحديد بنسب متفاوتة. علما أن مفهومية الدولة نفسها تولدت عن طريق العنف والعنف وحده ضد الكنيسة من أجل تشييد الفضاء السياسي والعمومي والخاص لفضاء المواطنة. علما أن العولمة بمحاولة استقطابها العالم كله كمحطة من محطاته الحضارية - التاريخية فإنها تفسر مدى التنمية السائدة في العالم وكيفية توزيعها على العديد من نقاطه الأصلية، أي بين متقدم ومتخلف. أما السوق فهو يشكل آلية من آلياته بامتياز وذلك من أجل الوصول إلى الاستثمار المباشر دون قيد مسبق حتى يتنامى التنافس لكي تبلغ الرأسمالية مراتب عليا بدءا من الألفية الثالثة. ومن الأهمية بمكان أن مشروع الديمقراطية الذي أقامه سرح الدولة هو الذي عمد على تطوير السوق وجعله اليوم من الركائز الأساسية لربح رهانات ما بعد الحكومة انطلاقا من الحكوماتية "Gouvernance" قياسا، وما لم تحققه السياسة أو تغاضت الطرف عنه. فالعولمة في الدول المتقدمة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ليست انتكاسا أو تدهورا بقدر ما تعبر عن تطور الفكر السياسي والاقتصادي والعلمي والتكنولوجي من خلال ما قدمه للبشرية

وما لم تقدمه بعد. أي من هذا المنظور يجب النظر إلى العولمة كظاهرة جديدة أو قديمة صاحبت الإنسان منذ عهد طويل، كون الذين ينتمون إلى فضائها، هم من الذين يرون فيها وسيلة لتطور العالم قصد تحقيق أهدافهم وتلبية طموحاتهم، بينما الذين يرون فيها عدوا لدودا بهدف الانقضاض على المصالح المشتركة وبالقضاء على الدولة وهلم جرا، فإنهم يحملونها تطور الامبريالية الجديدة. لكن العولمة تبقى فكرة أو مشروعا متطورا بحسب ما خطاه العالم من تقدم واكتشافات ورقي ورفاهية وابتكار عن طريق الفرد والطبيعة والفضاء خاصة في الدول المتقدمة. "العولمة الموجودة حاليا، تتمثل من خلال التقنية والتكنولوجيا، وكذلك بعبادة الأسواق، وذلك أنها تعمر منذ ثلاثين عاما. أما اليوم، فهي ميتة..(...) في الجغرافيا السياسية، الفراغ ليس اختيارا. وإنما الفارق في وجود خيارين، زمن كل الاحتمالات شريطة الاعتراف بذلك: باختصار شديد هو الحضور لأي فرد حيث من خلاله يستطيع أن يرمي بكل ثقله على توجهات حضارته[16]". ومما هو متفق عليه، أن الإيديولوجية مثلها مثل الفكرة التي تولد ثم تموت، بمعنى أن الليبرالية إذا كانت قد عمرت ثلاثين عاما، بينما الشيوعية لا تتجاوز حدود السبعين عاما في روسيا ولا تتعدى خمسة وأربعين عاما في أوروبا الوسطى. كما يرجع البعض أن الثنائية الإيديولوجية بين الرأسمالية والشيوعية قد أفضت إلى ثنائية مبدئية: الفرد/الجماعة، القطاع العام/القطاع الخاص، الدين/العلمانية، السياسة/الاقتصاد، الدولة/السوق، الاستقلال الوطني/الاعتماد المتبادل، الأنا/الآخر، الصدام/الحوار... خاصة في بداية الألفية الثالثة. لكنه من الأجدر الإشارة إليه، وهو أن هذا التوفيق الحاصل أو في البحث عنه قد يتحقق أو يغيب نظرا للبعد القيمي والرمزي الذي يحمله في ثناياه. هل هو تحول في لغة القرن العشرين أم غياب إستراتيجية عالمية؟

النظام العالمي الجديد من التحول إلى الانسداد...

تعود فكرة النظام الدولي الجديد إلى عقود طويلة وما اصطحبها من أصوات وقنوات تدعو إلى نظرة حول السلام عشية الحرب العالمية الأولى. هذا المصطلح يعود إلى تشرشل من أجل التفكير فيما بعد الحرب قصد دخول عهد السلام. لأنه كان يشكل لديه النصر المتوالي على بقية العالم، علما أن الرئيس الأمريكي كان قد نادى بالمثل سنة 1941 بعد إعداد رغبة الولايات المتحدة الأمريكية لدخول الحرب العالمية الثانية. الأمر الذي كان يعتقد من ورائه بمثابة تخط لأسباب اندلاعها كالفقر والجهل والجوع والحاجة والفاقة والظلم السياسي

والاجتماعي وغيره. لقد واكب هذا الموضوع شعار السلم والأمن على لسان هنري كيسنجر وهو يهندس لسياسة الوفاق مع الاتحاد السوفيتي خوفا من حرب عارمة في هذا السياق. بمعنى أن تجاوز مجال الحرب ودخول عهد السلم كان وما زال متوقفا على رغبات الدول وسياسات الحكومات في انتهاج هذا المنحى أو ذاك. لذلك سمي عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية بعهد السلم والوفاق خشية نقل عدوى هذه الأخيرة إلى حرب عالمية ثالثة خاصة بعد الإعلان عن حرب الفضاء والصواريخ والنجوم. إن استدراك الموقف السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية عبر سياسية الانفتاح تعد قبولا بسياسة الواقع التي كانت تسعى إليها الولايات المتحدة الأمريكية. علما أن هذا التراجع في كيفية التعاطي مع الأحداث أو في مواجهاتها لا يعني البتة أن الاتحاد السوفيتي سيكون الفوز حليفه "إن التخوف من النووي مقابل فناء البشرية، قد يكون الجميع فيها خاسرا". إنها عبارة شهيرة لغورباتشيف والتي كان يريد من ورائها الذوبان أو القبول بالطرح الأمريكي الذي كانت الإدارة الأمريكية تبحث عنه.

إذا كان الرئيس الأسبق للاتحاد السوفيتي ميخائيل غورباتشيف يدعو إلى نظام عالمي جديد، بمعنى أنه كان يريد تلافي النزاع وربح رهانات ما بعد الحرب في أمور وقضايا تمس الكيان الروسي خوفا من التآكل والانسحاب المبكر، فإنه كان يعلم علم اليقين خفايا وخلفيات السياسة الأمريكية. لذا جاءت الفكرة الغورباتشفية سابقة لأوانها بحكم أنها لم تعمر طويلا كون سياسته تعتبر ذوبانا في السياسة الأمريكية، بل فشل ذريع منيت به إيديولوجية دون أخرى. "وكان غورباتشيف يقصد من وراء استخدامه لهذا المصطلح، أنه النظام الذي أعقب الحرب الباردة وانتهاء خطر المواجهة بين الشرق والغرب، وأن هذا النظام يقوم على مبادئ حاكمة جديدة تتضمن أمورا عدة كنزع السلاح، وإحلال مبدإ توازن المصالح بدلا من توازن القوى، انطلاقا من التسليم بعدم قدرة أي من المعسكرين الأمريكي والسوفيتي على فرض إرادته على الآخر، ونزع الصفة الإيديولوجية على العلاقات الدولية"[17]. كما تفاعل هذا الطرح بعد مجيء جورج بوش خاصة ما بين آب/ أغسطس 1990 حتى آذار/ مارس1991.

لكن هذا لم يمنع البتة من القول بأن الصراع الذي احتدم بين الإدارتين الشرقية والغربية بات يدور حول فكرة السلام والأمن التي كانت سبب الحربين العالميتين الأولى والثانية. بمعنى أن الرهانات الإستراتيجية لمدلول الحرب وفلسفة الأمن كان ينظر إليهما انطلاقا من مأساة الحرب العالمية

نفسها وما أسفرت عنه من خسائر تقدر بخمسة وأربعين مليون ضحية إلى جانب تدمير لثمانية عقود من التنمية في أوربا من حجم الخسائر المادية، وضرورة البحث عن سبل وغايات تخلص البشرية من عقد التدهور والانجذاب نحو عامل القوة. لذا ساد في الأفق بعد أن حطت الحرب أوزارها فكرة مآلها أن الأمن والسلم هما الطريق الأنجع والبلسم الشافي لخلاص العالم من تمزقه ودمجه في مخطط سياسي فاعل يخلصه من قبضة الحديد الفولاذية، أي من الدمار والخراب إلى درب السلام والأمن.

لقد تنفرد الإدارة الأمريكية بطرح السلام عكس ما فشلت فيه الإدارة الروسية من خلال ما يحمله الخطاب الإيديولوجي إلى مستوى مناهض لدعائم الحرب والانفراد برسالة السلم جعل من الولايات المتحدة الأمريكية تخرج من حربها النفسية مع الروس. إن تأثير الخطاب السياسي له أصداؤه وتفاعلاته مع الواقع السياسي والعسكري والدبلوماسي خاصة عند قوتين عتيدتين بنفس حجم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي هذا من جهة، أما من جهة أخرى، فإن النظام العالمي ما زالت ترتسم معالمه من يوم لآخر ومن إدارة إلى أخرى ومن سياسة إلى أخرى ما قد يجزم أن البشرية مقبلة على هزات خطيرة وبأشكال مختلفة وبعيدا عن الحرب الكلاسيكية. علما أن من المظاهر السيئة والمزرية كالجوع والفوضى والأمراض المعدية والأزمات المالية وتدهور العملات والأمن والجريمة المنظمة والجريمة الإلكترونية ما زالت تبتز حركية العلاقات الدولية. ولا مندوحة في الحديث عن هذه الأمور التي ما زالت تحمل شيئا من النكسة والغبن والثورات البطيئة ما يعمق من التعفن والتماطل والتمزق، صفات لهذه السياسات العمومية، وما مدى اشتراك الدول ومسئولية الحكومات في ذلك. إنها خطوات جادة واستفسارات بطيئة النتائج هي تلكم التي تلوح في الأفق وفي غياب رزنامة الحوار والشفافية في المجتمع الواحد، إن لم نقل بأنها حرب غير معلنة رسميا، لكنها متواجدة نفسيا، وما مدى درجة الحسرة والتأسف في المجتمعات بناء على الخوف والتريث قد تحمل بوادر الحرب البطيئة وذات أشكال وأنواع مختلفة. إذا كانت البشرية قد عاشت في تاريخها حربين عالميتين من الدمار والخراب، فإنها ليست مقبلة على العيش ثانية تحت طابع هذا السيناريو مجددا وبنفس الوتيرة. علما أن واقع العالم تتقاسمه الدول وتتعاطاه المجتمعات لم يعد يحمل نفس هذه الرؤى. بمعنى أن الحرب ليست مسبقة أو انتقائية بقدر ما تكون هنالك حرب متقاسمة نتيجة وجود أزمة حادة ما. لذلك فوقع الأزمة المالية

العالمية لسنة 2008 أربكت كل الحسابات وطاولت على بعث وفاق جديد آخر لأنها امتداد للازمة المالية العالمية لسنة 1929، ما دام العالم في حالة وجود انسداد في الرؤى وانغلاق في الأفق في هذا الاتجاه.

إن تحليل الحرب وبعث السلام يبقى متوقفا على ضرورة تلاحم الجهود وتوافر الشروط وتكاثف السياسات لما يبني هذا الواقع دون الحيلولة لقبول فكرة الحرب كخطة آنية وسياسة ظرفية تعمل على تقويض دعائم السلام نفسه. هذا ما يتبدى لنا واضحا من خلال ما قطعته الإدارة الأمريكية خاصة بعد "فوز الليبرالية" على المدرسة الشيوعية من الزاوية الاقتصادية البحتة. هذا الانتصار النسبي زكى بالمقابل الاندفاع الاستراتيجي بقوة، لأنه ربح لأجندة عسكرية وسياسية أخرى في إطار الإيديولوجية الليبرالية. من هذا المنطلق، نستطيع القول بأن الإدارة الأمريكية أرادت أن تعلن لنفسها الولاء التام بعدما فشلت الغورباتشفية في عقر دارها. إن الإعلان لمبادئ النظام الدولي الجديد من منظور بوش الابن هو ربح لرهان حرب كلامية ذات خط إيديولوجي فاعل للبعد القانوني والتنظيمي والسياسي. لأن النظام الدولي الجديد في مفهومه الأساسي يتناول في خطابه الشهير ما بين 1990 و1991 حول "قيم ومبادئ الالتزام بقواعد الشرعية الدولية واحترام القانون الدولي ومبدإ الأمن الجماعي وضمان الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحل المنازعات بالطرق السلمية".

قد يعكس إذن النظام العالمي الجديد حقا نهاية الحرب الباردة المرتبطة بحرب الخليج الثانية وما يليها من إفرازات باتت تفسر حدودها النهائية ودخول العالم إذ ذاك عهدا جديدا يسمى بالعهد العالمي الجديد. كما أن اقتضاب كل هذه المتغيرات في خانة الحرب والسلام لم يعد يسترشد الطريق الأنجع في مسار العالم وتوجهاته وتطلعاته. إن عمق هذه التحولات السريعة والمتضاربة حول سرعة حدوثها وتراجعاتها قد أخفق التنبؤ وأذعن الخوف والهرع في النفوس والتصورات. علما أن الصراع ما زال يدور في خانات وجبهات متعددة ومتنوعة في مجالات مختلفة أكثر من تلك التي تقتصر عن الحرب الكلاسيكية التي لم تأت بالجديد، بل بتطورات الفوضى والخوف من الغد أكثر مما يعرف على شكل معادلة واضحة المعالم وصائبة النتائج. لكن القدرة على تفسير للمعادلة الدولية جراء هذا النظام تعد أمرا مدروسا وذلك بتحمل تبعاته، بل عدم إمكانيته غير متوفرة في جر العالم إلى واقع أكثر استقامة ونضجا وفاعلية.

إن الاضطلاع بالأهداف وتنامي الحاجيات أفقد الصلة والتوافق فيما يبني عرى العلاقات الدولية على ما هي عليه لما

ينبغي أن تكون بحكم تواجد القطبية "Bipolar" أو متعددة الأقطاب "Multipolar" وفقا لتعدد التوجه الرأسمالي نفسه والقاضي بوجود مجتمع أمني متعدد "Plurastic Sucurity Communauty". لذا يشكل النظام الدولي من خلال أحادية القطبية عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية (المستوى العسكري والتكنولوجي) واجهة جديدة، بل منعطفا حاسما في موازين القوى العالمية. أما اقتصاديا فهو متعدد القطبية من خلال تربع كل من الولايات المتحدة الأمريكية، أوربا واليابان) تشكل هذه الدول ثلث الإنتاج العالمي (كما تشير دوائر صنع القرار الاستراتيجي في الولايات المتحدة الأمريكية أو الملاحظين الدوليين بأن هذه الأخيرة تريد البقاء لأزيد من عقود أخرى، بل السيطرة على العالم بمفردها بعد ما حققته من اكتساب للهيمنة في العالم. "وهذه السياسة موجهة لحلفائها الغربيين كمنافسين محتملين، كما هي موجهة لأعداء الأمس، أو للأعداء المحتملين. مع مراعاة نسبية لمصالح حلفائها في إطار توافق المصالح المشتركة فيما بينهم"[18].

ونشير في هذا الصدد بأنه بنشوب الحرب على العراق بقيادة التحالف الدولي كخط دفاعي بالنسبة للاتحاد السوفيتي الذي لم يعترض بحق الفيتو على ذلك، ينم عن مدى قوة الخط الهجومي الأمريكي لمعاقل الاتحاد السوفيتي الذي فشل إلى درجة أنه دخل الحرب الباردة دون أن يكون بمقدوره تحقيق النصر فيها ولا الدفاع عن مصالحه ومصالح نفوذه في العالم. بمعنى أنه دخل حلبة الصراع والصدام دون أن تتوافر لديه كل الوسائل واللوازم من أجل تحقيق النصر. كما تكرر نفس المشهد مع أفغانستان كذلك. هذه المناطق الإستراتيجية الخلفية للاتحاد السوفيتي وحلفائه تراجعت بحكم تبنيها للإيديولوجية الشيوعية أو انتمائها إليها، لكنها كانت منطلقا للترويج لفكرة النظام الدولي الجديد. هذا ما أكسب شرعية النظام الدولي الجديد انطلاقا من هيئة الأمم المتحدة كإطار قانوني من أجل إدارة وتسوية النزاعات التي تذكيها الإدارة الأمريكية نفسها من قريب أو من بعيد. لكن هيئة الأمم المتحدة تبقى الحصن المنيع (السلطة العالمية) يضيف بطرس غالي نظرا لأهمية النظام الدولي نفسه من جهة، وغياب سياسة دولية متزنة تضمن الأمن والاستقرار حتى لا تكون هي الأخرى مصادر ومواطن لصراعات ونزاعات دولية أخرى يصعب إدارتها إيجابيا وفي الآجال القليلة المحددة من جهة أخرى. علما أن مجلس الأمن تطور على حساب هيئة الأمم المتحدة التي استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية توظيفه لمصالح وأهداف حلفائها. الأمر الذي أبقى القانون الدولي في المجتمع الدولي لصالح المصالح

الخاصة وأغراض القوى العظمى. ذلك ما يؤكده تقرير الأمن القومي الأمريكي المقدم للكونغرس في أوت 1991 بأن النظام العالمي الجديد ليس واقعا بل تطلع وفرصة لا غير هذا من جهة، ومن جهة أخرى نستطيع القول بأن نهاية مهمة حلف وارسو وانتهاء الحرب الباردة قد أجبر الحلف الأطلسي على تأكيد مبدإ خيار القوة العسكرية للنظام الدولي. "لا أن الخيارات التي مازالت قائمه حتى الآن. تحول الحلف إلى منظمة سياسية مع تعديلات طفيفة في خطط العمل العسكرية، واعتماد إستراتيجية الانتشار السريع ومراكز الدفاع المتقدم في العالم والإبقاء على المظلة النووية، للحؤول دون تحقيق هدف الوحدة الأوروبية السياسية بعيدا عن المظلة الأمريكية، ولذلك سيبقى قائد القوات النووية في حلف أمريكا، مع تعديلات الانتشار العسكري ووظائف القوات التقليدية"[19].

ويحمل النظام الدولي الجديد اندفاعا عن طريق انتشار القوة والتمظهرعلى شكل استعداد للدخول إلى حرب قد تكون وشيكة، إن لم تكن نفسية وتكتيكية رغم غياب تطورها على الواقع الملموس. هذا ما سمح به كولن باول بتاريخ 5 نوفمبر 1995 بعد ما أعلنه من سواحل الولايات المتحدة الأمريكية إلى الخليج العربي مرورا بأوروبا والشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط وجنوبي غرب آسيا... كما يعتبر انتشار القوات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية خارج أقاليمها وفضاء مجالها الحيوي البري والبحري والجوي بمثابة أول انتشار عسكري بعد الحرب العالمية الثانية. لكن أحداث سبتمبر2001 جاءت لتقلب موازين القوى على خلفية أن المد الأمريكي في العالم لا بد من إعادة النظر فيه وليس لأمريكا وحدها الحق في الانقضاض على العالم بمفردها بحجة التذرع بالنظام الدولي الجديد. علما أن أحداث سبتمبر رغم صعوبة تأويلها وربطها بأوساط عربية وإسلامية، إن لم تكن بداية "لحملة إسلاموفوبيا" مسبقا وقبل الأوان من خلال ربط نظرية التصادم بواقع عزل الطرف الآخر لإقحامه دائرة الإرهاب والحروب الوقائية من الإرهاب. لذا تعد أحداث سبتمبر بمثابة فك العزلة عن العالم، إن لم تكن لعبة مقصودة مسبقا هدفها بالدرجة الأولى هو ربط ومضاعفة الهيمنة الأمريكية في العالم من منظور استراتيجي بحت. وعليه تشير التقارير الرسمية إلى ارتفاع النفقات العسكرية التي تضاعفت من 259 مليار دولار إلى 450 مليار دولار سنة 2007. ضف إلى مكافحة الإرهاب البيولوجي الذي ارتفعت نفقاته من 4، 1 مليار دولار إلى 7، 3 مليار دولار.

كما يشار بأن الجانب العسكري يشكل بالمقابل الذراع الواقي للنظام الدولي

الجديد خاصة بعد سقوط حلف وارسو وانفراد حلف الناتو بسلطة المساهمة أكثر من ذي قبل، أخذا بعين الاعتبار منطقة الوطن العربي كمثال أو كحقل لإجراء التجارب كونها منطقة ضغط ونفوذ من جهة، ثم ربطها بعدم الاستقرار والتعفن لصالح إسرائيل من جهة أخرى. كما يعزى بالمقابل أن العالم مقسم إلى منطقتين أساسيتين من منظور الولايات المتحدة الأمريكية في إطار النظام العالمي الجديد هما: أوروبا الغربية كنمط حضاري وتاريخي ضد إفريقيا، أما دول جنوب شرق آسيا اليابان ضد (روسيا والصين).

الخاتمة:

ليس من السهل التكهن بما لم تتنبأ به أخبار وتداعيات العالم لأن أشكاله ومواصفاته وأبعاده ما زالت تصنع من يوم لآخر بحكم وزنه ومرامه في العمق والآفاق مشاعر التخوف والذعر. لذا يتعذر معرفته مسبقا قبل الأوان نظرا لوجود نظريات متضاربة النسب وأفكار متفاوتة النتائج، إلا أن هنالك أبحاثا ودراسات استشرافية ما زالت متواصلة على قدم وساق خاصة فيما يخص أمنه واستقراره، بل في الخوف من مستقبله سواء تعلق الأمر بتهديدات الطبيعة أم كوارث كونية أم أزمات السوق أم نشوء الدول أم إرهاصات المجتمعات. لأن الكل متكامل بحكم أن الخارطة العالمية ما هي إلا نتاج لهذا التحول المفرط والمدروس أو المجهول من قبل الإنسان هذا، أيا كان توجهه السياسي والإيديولوجي. علما أن علم الإستراتيجية ما زال هو الآخر يلملم من قواه وفنونه حتى يتعاطى مع هذا البعد الذي ما زال يطرح أسئلة منهجية ومصيرية عن العالم. لذا فإن مسائل وقضايا العالم كالأمن وغيره وبناء على الدراسات والتقارير الواردة في هذا الخصوص ما زالت تنبئ بعواقب وخيمة على خلفية تمادي حلها ونكران تداعياتها. لكن السؤال المطروح هو هل أن العالم بحكم انقسامه بين قوي وضعيف، غني وفقير، ومنتج ومستهلك، سيعمل على التجدد والتجديد بين تنازع هذه الأطراف من عهد إلى آخر وذلك من خلال الطموحات والغايات والتحولات أم أن الوسط البيئي هو الذي سيعمل على رسم معالمه وتجديد عهده وتقدم مساره؟

الهوامش:

(1) Pascal Lamy. L'expérience européenne et la gouvernance mondiale in Commentaire n° 130/ Eté 2010. p.391

(2) Pascal Lamy. op.cit., p.392

(3) Le Monde bilan géostratégie. Les nouveaux rapports de force planétaires. Edition 2010. p.23

(4) Le Monde Dossiers-documents. Planète en guerre. Juillet-août 2010

(5) Le Monde Dossiers-documents. op.cit.p.3

(6) د. جندلي عبد الناصر. التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية. الجزائر: دار الخلدونية. 2007. ص.44.

(7) إسماعيل صبري مقلد. نظريات السياسة الدولية. دراسة تحليلية مقارنة، حول تصميم نظرية عامة للعلاقات الدولية) المحاولات، الإمكانات، الصعوبات (الكويت. 1982. ص 22- 30

(8) د. جندلي عبد الناصر، نفس المرجع. ص 47- 48

(9) د. جندلي عبد الناصر. نفس المرجع. ص. 58- 59

(10) د. أحمد أبو زيد. مستقبليات. كتاب العربي 80 أبريل 2010 . ص. 296

(11) أبو السعود إبراهيم . الحكومة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات. ملحق رقم 1 مشار إليه عند د. الطاهر بن خلف الله في مدخل إلى التسويق السياسي. الجزائر: دار هومة.2007. ص. 105

(12) أبو السعود إبراهيم. نفس المرجع. ص.107

(13) د. أحمد أبو زيد. نفس المرجع. ص. 345

(14) السيد يسين. العالمية والعولمة. دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع. ط2. 2002. ص. 45

(15) السيد يسين. نفس المرجع. ص. 49

(16) Courrier international. La mondialisation, Vie et mort d'une idéologie. N° 779, du 6 au 12 octobre 2005

(17) نظمي أبو لبدة. التغيرات في النظام الدولي وآثارها على الأمن القومي. عمان: دار الكندي.2001.ص.11.

(18) نظمي أبو لبدة. نفس الرجع. ص.39.

(19) عبد القادر رزيق المخادمي. النظام الدولي الجديد الثابت والمتحول. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. ط3. 2006. ص. 47